الذكاء الحضري: المدن الذكية في العراق.. ضرورة أم رفاهية؟

في خضم تسارع وتيرة الحياة العصرية وتحدياتها المتزايدة، يتردد مصطلح "المدن الذكية" كحل سحري لمشكلات الحاضر، ونافذة مشرقة على المستقبل؛ لكنه حينما يتعلق الأمر بالعراق، يبرز سؤال جوهري يفرض نفسه بقوة: هل الحديث عن مدن تستخدم التكنولوجيا لتحسين حياة سكانها هو مجرد رفاهية فكرية بعيدة المنال، أم إنه أصبح ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل؟ هذا المقال لا يسعى فقط للإجابة عن هذا السؤال، بل يغوص في أعماق التجارب العالمية الناجحة ليقدم رؤية عملية وواضحة، ويؤكد أن الذكاء الحضري لم يعد خيارًا، بل هو خريطة طريق حتمية لبناء مستقبل أفضل لمدننا .

ببساطة، المدينة الذكية هي مدينة تستخدم التكنولوجيا والبيانات كأدوات لتحسين حياة سكانها، الهدف ليس تكديس الأجهزة والكاميرات، بل جعل الخدمات اليومية أكثر كفاءة، والشوارع أقل ازدحامًا، والموارد الثمينة مثل الماء والكهرباء تُستخدم بعناية أكبر. إنها رؤية يكون فيها المواطن هو المحور، وجودة حياته هي المقياس الحقيقي للنجاح، أما بالنسبة للعراق، يطرح هذا الواقع سؤالًا عمليًا: كيف نحوّل هذه الرؤية إلى واقع ملموس يشعر به كل فرد في حياته اليومية؟ الجواب يكمن في تغيير طريقة تفكيرنا؛ الانتقال من التركيز على شراء التقنيات إلى بناء قدرة مؤسسية قادرة على إدارة مشاريع واضحة وممولة، يمكن قياس أثرها بشفافية .

حينما ننظر إلى تجارب العالم، نجد أن المكاسب ليست مجرد وعود نظرية، إذ تشير تقديرات موثوقة إلى أن التحول الذكي يمكن أن يخفض استهلاك الطاقة بنسبة تصل إلى 30%، ويقلل الوقت الضائع في الازدحام المروري بنسبة 20%، ويرفع كفاءة إدارة المياه بنسبة 15% . هذه الأرقام ليست حبرًا على ورق، بل هي واقع تعيشه مدن سبقتنا في هذا الطريق . برشلونة، على سبيل المثال، نجحت في خفض الانبعاثات عبر إدارة حركة المرور بأنظمة ذكية، ووفرت ما يقارب 58 مليون دولار سنويًا من استهلاك المياه بفضل أنظمة الري الذكية، أما سنغافورة، التي تتصدر مؤشرات المدن الذكية لعام 2024، فسر نجاحها يكمن في وجود حكومة موحدة تقود التحول، وبنية تحتية واسعة من أجهزة الاستشعار، واستثمار ثابت في البحث والتطوير، وفي الشمال، تطمح ستوكهولم لأن تكون المدينة الأكثر ذكاءً

وحيادية كربونيًا بحلول 2040، مستندةً إلى شبكة ألياف بصرية فائقة السرعة، وبيانات مفتوحة تُعامل كمورد عام يشجع على الابتكار.

إذاً، كيف يبدأ العراق مرحلته الذكية؟ لا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة، بل إلى البدء بخطوات عملية وسريعة الأثر يمكن رؤية نتائجها خلال 6 إلى 12 شهراً. تخيلوا معي تركيب عدادات ذكية للماء والكهرباء في المناطق التي تشهد أعلى نسبة هدر، أو تتبع مسار النفايات رقميًا في مدن محددة، أو استخدام إشارات مرور ذكية في التقاطعات الأكثر ازدحامًا. هذه ليست "زخرفة تقنية"، بل هي استثمارات ذكية تسترد تكلفتها بسرعة، إذ تُظهر تجارب السوق أن كل دولار يُستثمر في هذه التقنيات يمكن أن يعود بمردود يتراوح بين 2.5 و4 دولارات على المدى المتوسط.

قد يبدو التمويل هو العائق الأكبر، لكن الحقيقة هي أن المال يبحث عن المشاريع الواضحة والمجدية، حينما نقدم مشروعًا يحدد المشكلة بدقة، ويستخدم مؤشرات أداء عالمية، ويوضح كيف سيحقق عوائد مالية، فإن أبواب التمويل تُفتح. الصناديق التنموية، والتمويل المخصص للمناخ، والسندات الخضراء، كلها خيارات متاحة، حينها، تصبح الوفورات التي نحققها هي المحرك لتمويل المرحلة التالية من التوسع.

العراق لا يحتاج إلى نسخ أنموذج واحد، بل يمكنه أن يمزج أفضل ما في التجارب العالمية، من سنغافورة نأخذ فكرة الحوكمة الموحدة، ومن برشلونة نتبنى فلسفة "التقنية في خدمة الناس"، ومن ستوكهولم نتعلم أهمية البيانات المفتوحة كوقود للابتكار المحلي. الخيار أمامنا واضح، إما أن نبقى في دائرة التخطيط النظري، أو نبدأ التنفيذ من حيث تتراكم التحديات، وحيث تكون الحاجة أشد. الذكاء ليس غاية، بل وسيلة لتحسين الحياة، والمدن الذكية في العراق ليست رفاهية، بل هي ضرورة للبقاء والمنافسة في عالم سريع التغير. لدينا المقومات كلها من عقول شابة، وموارد طبيعية، وموقع استراتيجي، وكل ما ينقصنا هو ترتيب الأولويات، والبدء بخطوة ذكية واحدة، نقيس أثرها، ونكررها، لنكتب فصلاً جديداً ومشرقاً لمدننا على خريطة العالم الذكية، حتى ننتقل بعدها إلى المدن الذكية والمستدامة.

أ.م.د. عبد الكريم كاظم عجيل

رئيس التحرير